

المفوضية الأوروبية تقدم إطاراً موسعاً للدعم الحكومي بخصوص تدابير إعادة الرسملة

وسّعت المفوضية الأوروبية في 8 مايو 2020 إطارها الخاص المؤقت لتقديم الدعم الحكومي خلال جائحة كورونا. فمنذ الآن تُسمح للدول الأعضاء باستخدام ما تُسمى بتدابير إعادة رسملة من أجل تعزيز قاعدة رأس المال الذاتي للشركات التي تواجه أزمة بسبب جائحة كورونا. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر اكتساب الديون التابعة والسندات المختلطة وحقوق المشاركة في الربح والأصول العاطلة والسندات القابلة للتحويل واستحواذ الأسهم.

ومن خلال فتح المجال لتدابير إعادة الرسملة سيستطيع الصندوق الاتحادي للاستقرار الاقتصادي أيضاً مباشرة أعماله في المستقبل القريب حيث كانت الحكومة الاتحادية قد قامت بإبلاغ المفوضية الأوروبية عن هذا الصندوق في 24 مارس 2020. أما بالنسبة للمحادثات حول الموافقة من جانب منظور القوانين الخاصة بالدعم الحكومي فهي ما زالت جارية ومن المتوقع أن تُختتم قريباً.

وصرح وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير بما يلي: "إن إطار الدعم الموسع الذي قدمته المفوضية الأوروبية هو خطوة مهمة إضافية من أجل إدخال المزيد من المرونة إلى نظام تقديم الدعم المالي لقطاع الأعمال. تواجه الكثير من الشركات حالياً أزمة دون أن تتحمل أية مسؤولية عن ذلك بسبب جائحة كورونا. وحتى ولو دخلت التخفيضات الآن تدريجياً حيز التنفيذ يتعين علينا الحفاظ على جوهر اقتصادنا من خلال فتح المجال لتوفير المزيد من رأس المال الذاتي إذا لزم الأمر إذ أن هدفنا هو الانطلاق القوي مرة أخرى بعد الأزمة."

Bildunterschrift: شخصان يجلسان على مكتب